شركات النفط الأمريكية الكبرى ودورها في السيطرة على نفط الخليج العربي (١٩٢٨ – ١٩٣٩)

م.م هدى جاسم منصور
جامعة الانبار- كلية التربية للبنات - قسم التأريخ

المقـدمة

الشقيقات السبع أو العمالقة الدوليون هي تسميات أطلقت على شركات عالمية تعمل في مجال الصناعة النفطية غالبيتها أمريكية هي ستانـدارد أويل أوف نيوجرسي ، وستاندارد أويل أوف كاليفورنيا ، وتكســـاس ، وسكوني موبيل وغولف .

استطاعت هذه الشركات الخمس من التحكم بالصنـــاعـــة النفطية منذ اكتشاف النفط ولفترة ليست بالقصيرة تمكنت خلالها من نيل امتيازات نفطية هامة في الشرق الأوسط لاسيما في الخليج العربي بعد منافسة شديدة مع بريطانيا التي كان نفوذها السياسي مهيمناً آنذاك على الخليج العربي إثر الدعم والمساندة التي تلقتها الشركات الأمريكية من حكومتها التي أيدت توجه شركاتها نحو الخليج العربي بعد تزايد أهمية النفط بخاصة بعد الحرب العالمية الأولى .

المبحث الأول/ نشأة شركات النفط الأمريكية الكبرى وتوجهها نحو الخليج العربي قبل الحرب العالمية الأولى

ظهرت مع بداية ظهور الصناعة النفطية مجموعة قليلة من الشركات النفطية أطلق عليها الشقيقات السبع ، استحوذت على معظم حقول النفط آنذاك ولاقت شهرة عالمية في مجال الصناعة النفطية ، وخمس من هذه الشركات أمريكية هي :

ستانـدارد أويل أوف نيوجرسي (Standard oil of Newjersy)تعود بدايات تأسيس هذه الشركة التي عُرفت في بادئ الأمر بستاندارد أويل إلى عام (١٨٧٠) ، أسسها جون دافيسون روكفلر بمساعدة أخيه وعدد من الرأسماليين ، وعمل روكفلر بعد ذلك على بسط سيطرته على الصناعة النفطية[١] عن طريق عقد الاتفاقات مع شركات النقل والمؤسسات والصناعات المعاونة لدمجها والسيطرة عليها ، وأدمج عام (١٨٨٢)(٤١) مؤسسة وفرداً مصالحهم في شركة واحدة ضخمة مكونين (Treast) (احتكار) برأس مال قدره (٧٠) مليون دولار ، يتولى أدارته مجلس مكون من تسعة مساهمين رئيسيين برئاسة روكفلر، وفي عام (١٨٩٢) تغير اسم الشركة إلى ستانـدارد أويل أوف نيوجرسي [٢].

ولتضمن الشركة تدفق إمدادات النفط لمصافيها دخلت ميدان التنقيب عن النفط وإنتاجه فبدأت باكتشاف وامتلاك حقول جديدة لحسابها ، فأصبحت شركة ستاندارد أوف نيوجرسي هي المسيطرة على صناعة النفط داخل الولايات المتحدة نفسها واكبر مصدر للنفط في العالم [٣].

أما فيما يخص تأثير الشركة في مجال السياسة الدولية فيذكر المعلقون بان مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية يأخذون بعين الاعتبار والجدية تطبيق مخططات الشركة نظرا لارتباط رؤساء اللجان في الكونغرس ومجلس الشيوخ بسياسة الشركة سواء كان ذلك لانتفاعهم الشخصي عن طريق المساهمة أم لان الشركات تمول حملاتهم الانتخابية التي يأتون بها إلى الكونغرس ، وللشركات الأخرى التأثير والسيطرة نفسهما ولكن بنسب مختلفة[٤] .

تجزأت الشركة في نهاية العقد الأول من القرن العشرين إلى عدة شركات بقرار من المحكمة العليا بسبب احتكارها الصناعة النفطية الذي يعد خرقا للقانون الأمريكي[٥] مخلفة ورائها عدة شركات أهمها شركة موبيل أويل (Mobil Oil) التي كانت تسمى ستاندارد أوف نيويورك ثم سميت سكوني(Scony) عملت هذه الشركة منذ عام (١٨٨٢) في مجال بيع النفط في بريطانيا ثم مالبثت أن وسعت نشاطها في الشرق الأقصى ، إلا أن هذه الشركة لا تمتلك موارد نفطية خاصة بها لذا اضطرت عام (١٩٣١) إلى الانضمام إلى شركة فاكوم- احد

الأعضاء السابقين في ستاندارد أوف نيوجرسي – وسميت آنذاك سكوني فاكوم ، ثم تغير الاسم إلى موبيل ، وهي اصغر الشقيقات السبع [٦] .

أما شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا (Standard Oil of California) فقد تأسست عام (١٩٢٦) في ولاية بلاوين الأمريكية وعرفت باسم سوكل(Socal) [٧] وهي أيضا إحدى الشركات التي كانت تابعة لشركة روكفلر، وبعد انفصالها عن تلك الشركة ورثت الممتلكات الواقعة على ساحل المحيط الهادي ، ثم شقت طريقها للبحث عن النفط على غرار الشركات الأخرى[٨] .

ومن الشركات الأخرى التي انفصلت عن شركة روكفلر شركة غولف أويل (Gulf Oil) التي كانت تسمى ب غولف أويل كوربورشن أوف بنسلفانيا [٩].

لم يبق من الشركات الأمريكية الكبرى سوى شركة تكساكو(Texaco) التي تأسست عام (١٩٠٢) باسم تكساس(Texas) نسبة إلى ولاية تكساس الأمريكية ، لكن في عام (١٩٥٩) تغير اسمها إلى تكساكو[١٠] ، وتقوم هذه الشركة بمهمة التسويق في جميع بلدان العالم باستثناء الكتلة الشيوعية إما عن طريق فروعها الخاصة أو عن طريق شبكة كالتكس التي تملكها بالاشتراك مع ستاندارد أوف كاليفورنيا [١١] .

اعتمدت شركات النفط الأمريكية في بداية عملها على النفط المستخرج من أراضيها إذ كانت الولايات المتحدة أول من اكتشف النفط وأنتجه ، فسدت بذلك حاجة بلادها للنفط وصدرت الفائض من الإنتاج للأسواق العالمية ، لذلك ركزت الشركات جهدها الأساس على الاستثمار في بلادها ، ثم مالبثت أن توجهت بأنظارها للخارج بعد تكدس رؤوس الأموال لديها وتمتعها بقدرات فنية وخبرات عمل فائقة حفزتها على مد نشاطها للخارج وبعد أن أضحت السوق الأمريكية صغيرة على نشاط تلك الشركات العملاقة فأخذت تسعى لجعل العالم جميعه سوقاً لها [١٢] .

إلا انه لم يحض طموح الشركات النفطية بالتوجه نحو الخارج آنذاك بدعم وتأييد الحكومة الأمريكية لأنها كانت تهتم بحماية المستهلك أكثر من اهتمامها بالأمن القومي [١٣] ، كما إن الاكتفاء الاقتصادي الذي كانت تنعم به الولايات المتحدة في حينه جعل الحكومة تركز جل اهتمامها على الداخل [١٤].

لكن على الرغم من ذلك اتجهت بعض تلك الشركات للعمل خارج الولايات المتحدة فتوجهت في بادئ الأمر نحو أمريكا اللاتينية التي ما إن استحوذت على ثروتها النفطية حتى انطلقت باتجاه الشرق الأوسط [١٥] .

بعد إن لفت اكتشاف النفط في إيران عام (١٩٠٨) أنظارها إلى هذا الجزء من العالم ، إلا إنهم لم يحاولوا دخول تلك المنطقة لعلمهم باقتسام مناطق النفوذ في إيران بين بريطانيا وروسيا بموجب معاهدة عام (١٩٠٧) فتوجهوا نحو الموصل وكركوك ، وبما إن العراق كان آنذاك تحت السيادة العثمانية لذا فان نيل أي امتياز في أراضيه لا يتم إلا بموافقة حكومة استانبول [١٦].

بدأت الولايات المتحدة بتغيير سياستها إزاء شركاتها النفطية فأرسلت في عام (١٩٠٨)الأدميرال كولبي مايكل جستر إلى الدولة العثمانية بدعم من غرفة تجارة مدينة نيويورك ومجلس التجارة فيها وبإسناد من الرئيس الأمريكي تيودور روزفلت، وبعد مفاوضات مطولة توصل جستر في عام (١٩٠٩) إلى اتفاق مع الدولة العثمانية حصل بموجبه على امتياز لبناء سكك حديد في الأناضول يمتد فرع منها إلى السليمانية عبر الموصل وكركوك مع حق التنقيب عن المعادن لمسافة عشرين كيلو متراً على جانبي السكة فتأسست الشركة العثمانية – الأمريكية للتنمية لتنفيذ الامتياز ، لكن هذا الامتياز لم يكتب له النجاح بسبب معارضة السفارتين الألمانية والبريطانية باعتبار جستر يمثل واجهة لشركة ستاندارد الأمريكية[١٧].

دفع التوجه الأمريكي نحو الدولة العثمانية المصالح الألمانية المتمثلة ب(البنك الألماني) الذي كان يعمل من اجل احتكار النفط [١٨]، والمصالح البريطانية المتمثلة ب(البنك الوطني التركي) – الذي انُشأ عام (١٩١٠) لاستثمار رؤوس الأموال البريطانية في الدولة العثمانية والذي كان كولبنكيان المهتم كثيرا بشؤون النفط احد مدرائه – إلى التفاهم بينهما حول الامتيازات النفطية في العراق وتشكيل جبهة موحدة ضد التغلغل الأمريكي فتوصل الطرفان عام (١٩١١) إلى اتفاق حول تأسيس شركة مشتركة سميت في عام(١٩١٢) بأسم شركة النفط التركيـــة ' لاستثمار نفط العراق [١٩] ، وبهذا لم يتمكن الأمريكيون من الحصول على أي امتياز نفطي قبل الحرب العالمية الأولى ، ولكن بعد الحرب اندفعت الحكومة الأمريكية نتيجةٍ لعوامل شتى إلى تكثيف جهودها السياسية لنيل امتيازات نفطية في الخليج لتبدأ بذلك مرحلة جديدة اتسمت بالتنافس الشديد بين الأمريكيين والبريطانيين بشان تلك الامتيازات[٢٠].

المبحث الثاني/ مساعي شركات النفط الأمريكية لنيل امتيازات نفط الخليج العربي في فترة مابين الحربين العالميتين :

لقد كان للحرب العالمية الأولى الأثر الأكبر في إبراز أهمية النفط إذ جعلت الحكومات الغربية تدرك جيدا أهميته بالنسبة لبقائها قوة مؤثرة ، كما أثبتت انه كان سبباً في أنتصار الحلفاء [٢١] ، أذ عبر عن ذلك اللورد كيرزن وزير الخارجية البريطاني في الخطاب الذي ألقاه في (تشرين الثاني عام ١٩١٨) ((في الحقيقة يجوز لنا القول بان الحلفاء قد طافوا على موجة من النفط نحو النصر)) [٢٢].

وفي الوقت الذي أخذت فيه أهمية النفط بالازدياد بدأ شعور الولايات المتحدة بالخوف من نضوب ثروتها النفطية إذ كانت الممول الرئيس لنفط الحلفاء في الحرب [٢٣] ، ومما زاد من تلك المخاوف ما نشرته معاهد دراسات البترول الأمريكية من أرقام تدل على إن حجم الاحتياطي النفطي المخزون في أراضيها يسير بسرعة نحو النفاذ [٢٤] بفعل تزايد استهلاكها لهذا المورد بعد الحرب إثر التطور الصناعي وتطور أشكال المعيشة إذ كانت الولايات المتحدة تعد آنذاك اكبر مستهلك للنفط [٢٥] .

وفي عام (١٩٢٠) أعلن فارش رئيس شركة ستاندارد أوف نيوجرسي إن نفط ولايتي تكساس وأوكلاهوما الأمريكيتين في طريقه إلى النضوب ، وقد أكد الجيولوجي ديفيد هوايت ذلك أيضا مشيراً إلى إن النفط الأمريكي لن يفي بالاحتياجات القومية لأكثر من ثمانية عشر عاماً [٢٦] .

لقد أدى هذا الأمر بالإضافة إلى ما لاحظته الولايات المتحدة من تنافس بين بريطانيا وفرنسا لاقتسام نفط الشرق الأوسط إلى تغيير موقفها إزاء توجه شركاتها النفطية نحو الخارج [٢٧] بل إن الفضل في وصول تلك الشركات لنفط الشرق الأوسط ونيل امتيازات استثماره يعود بالدرجة الأساس إلى الضغط السياسي الشديد الذي مارسته الحكومة الأمريكية على حلفائها في الحرب بمطالبتها لهم بحصتها الاستعمارية لقاء مشاركتها في الحرب [٢٨] وهكذا جاءت الحكومة الأمريكية للمنطقة يداً بيد مع الشركات الأمريكية [٢٩].

جاء أول تدخل للولايات المتحدة في منطقة الخليج العربي في العراق إذ لفتت مشكلة الموصل أنظار الحكومة الأمريكية وشركاتها وأثارهم تدابير ومخططات الدول الاستعمارية للانفراد بخيراته [٣٠] فاحتجت الولايات المتحدة بشدة على قيام بريطانيا وفرنسا باقتسام نفط الموصل بينهما في مؤتمر سان ريمو المعقود في (٢٤ نيسان ١٩٢٠) [٣١]. وأرسلت مذكرات احتجاجية عدة إلى الحكومة البريطانية أهمها المذكرة التي أرسلت بتاريخ (١٢ أيار ١٩٢٠) التي طالبت فيها الولايات المتحدة تطبيق سياسة الباب المفتوح والاشتراك في أي مباحثات تتعلق بامتيازات النفط مستقبلاً [٣٢] .

ركزت واشنطن احتجاجاتها على بعض النقاط الجوهرية منها إن شركة ستاندارد أوف نيوجرسي - شركة النفط الرئيسة في الولايات المتحدة - فقدت أسواقها بعد امتثالها لأوامر الرئيس الأمريكي ولسن بتركيز جهودها على تموين قوات الحلفاء بالنفط أثناء الحرب العالمية الأولى لذا يتوجب على بريطانيا مساعدتها رداً للجميل وللتعويض عن خسارتها ، كما إن الولايات المتحدة كانت تجهز العالم بما يحتاجه من الوقود في الوقت الذي كانت فيه الإنباء تشير إلى احتمال تناقص ثروتها النفطية للعشرين سنة القادمة وفي المقابل تضع بريطانيا العراقيل أمام بعثات التنقيب الأمريكية * مما يوضح جلياً عزم بريطانيا على الاستئثار بثروات الشعوب بخاصة تلك التي تقع تحت وصايتها [٣٣] .

إزاء ذلك اضطرت المصالح البريطانية والمصالح الأخرى المساهمة في شركة النفط التركية إلى التفاهم مع المصالح الأمريكية ، وبدأت في (تموز ١٩٢٢) مفاوضات مطولة ومعقدة بين الجانبين [٣٤] حظيت بدعم وإسنادها الحكومات الأمريكية والبريطانية والفرنسية التي كانت تقف خلف شركاتها في تلك المفاوضات لان مصالح تلك الشركات إنما تمثل مصالح الحكومات نفسها[٣٥] .

انتهت المفاوضات في (٣١ تموز ١٩٢٨) بتوقيع جميع الإطراف المشاركة في شركة النفط التركية اتفاقية حددت نشاط كل عضو في المنطقة التي شملتها الاتفاقية والتي كانت قد حُددت على الخارطة بخط احمر ولهذا عرفت تلك الاتفاقية ب(اتفاقية الخط الأحمر)(Red Line Agreement)[٣٦] وكانت أهم بنودها البند الذي نص على تعهد الأطراف المساهمة والشركات المشتركة معها بعدم السعي لاستغلال نفط الدولة العثمانية باستثناء مصر والكويت بمفرده وان لا يتم ذلك إلا عن طريق الشركة نفسها [٣٧] .

أصبحت شركة النفط التركية التي سميت عام (١٩٢٩) بشركة نفط العراق مكونة من الشركة الانكلو – فارسية* وشركة شل الهولندية – البريطانية والشركة الفرنسية والمجموعة الأمريكية المتمثلة بشركة إنماء الشرق الأدنى ، ولكل شركة من هذه الشركات حصة مقدارها (٢٣. ٧٥ %) فيما حصل غولبنكيان على (٥ %) [٣٨] .

أدى اشتراك الشركات الأمريكية في شركة النفط التركية إلى فتح الباب على مصراعيه للتغلغل الاقتصادي الأمريكي في الشرق الأوسط إذ اتجهت أنظار الشركات الأمريكية بعد ذلك إلى جزر البحرين في محاولة منها للحصول على امتياز نفطي فيها [٣٩].

نجحت إحدى الشركات الأمريكية الكبرى في تحقيق ذلك عن طريق المواطن النيوزيلندي فرانك هولمز الذي ذهب إلى البحرين للتنقيب عن الماء بعدها تمكن من الحصول على امتياز للتنقيب عن النفط لصالح شركته (المجموعة العامة والشرقية) منحه إياه شيخ البحرين حمد بن عيسى آل خليفة عام (١٩٢٥) [٤٠] .

لم تتمكن شركة هولمز من الاحتفاظ بالامتياز لفترة طويلة بسبب المشاكل المالية التي واجهتها مما دفعها إلى عرض الامتياز على شركة شل وشركة بورما والشركة الانكلو- فارسية إلا أنها رفضت جميعها ،[٤١] لاعتقادهم بعدم وجود مستقبل للنفط في الجزيرة العربية [٤٢] ، كما إن الشركة الانكلو – فارسية لم تكن راغبة بنيل الامتياز

لأنها كانت تنعم بنفط العراق وإيران الذي كان يفوق حاجتها ، لذا توجه هولمز إلى الولايات المتحدة لعرض امتيازه على شركاتها[٤٣].

عرض هولمز امتيازه في بادئ الأمر على شركة غولف فوافقت على شرائه وأرسلت أفضل جيولوجييها راف رودس الذي أكد وجود النفط في البحرين [٤٤] لكنها لم تتمكن من الاحتفاظ بالامتياز لأنها كانت عضواً في شركة النفط التركية المقيدة باتفاقية الخط الأحمر ، مما دفعها إلى عرض الامتياز على شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا (سوكال) التي لم تكن عضواً في شركة النفط التركية وبالتالي فهي غير ملزمة باتفاقية الخط الأحمر ، فوافقت على شرائه في (٢١ كانون الأول ١٩٢٨) مقابل دفع مبلغ خمسين ألف دولار [٤٥] .

لكن الشركة جوبهت بمعارضة بريطانية ذلك إن شيخ البحرين كان مرتبطاً بالبريطانيين وكانت بريطانيا قد حصلت على تعهد منه منذ عام (١٩١٤) على غرار التعهد الكويتي عام (١٩١٣) الذي نص على عدم منح أي امتياز نفطي في بلادهم إلى أي شركة أو شخص إلا بموافقة بريطانيا [٤٦]، لذا طالبت الحكومة البريطانية((بشرط الجنسية)) وأصرت على أن تكون أدارة الشركة بريطانية أو مسجلة باسم بريطاني [٤٧] أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة فقد كانت من جانبها تقدر مركز بريطانيا السياسي والعسكري المتفوق في الخليج العربي وتدرك إن تامين أعمال التنقيب والاستغلال إنما يتوقف على وجود بريطانيا لذا فضلت عدم التصادم معها وحل المسالة حلاً وسطا [٤٨].

لهذا وجهت الخارجية الأمريكية بعد أن بحث وزيرها الموقف مع شركة غولف وستاندارد أوف كاليفورنيا احتجاجاً في (٢٠ آذار ١٩٢٩) إلى الحكومة البريطانية حول تصرفها الذي يتناقض مع سياسة الباب المفتوح ، مما اضطر الحكومة البريطانية إلى التراجع عن موقفها وإعلام الحكومة الأمريكية عن استعدادها لمشاركة المصالح الأمريكية في امتياز البحرين [٤٩] .

بدأت بين الجانبين مفاوضات مطولة انتهت باتفاقهما في (كانون الأول ١٩٢٩) على أنشاء شركة فرعية لاستثمار النفط تسجل في كندا وان يكون احد مدرائها من البريطانيين ، وان تكون أكثرية المستخدمين في الشركة من الرعايا البريطانيين أو من البحرين [٥٠] وقد عرفت تلك الشركة باسم شركة نفط البحرين (بابكو) تعود ملكيتها الكاملة إلى شركة ستاندارد أوف كاليفورنيا [٥١].

دخلت مع شركة البحرين عام (١٩٣٦) شركة أمريكية أخرى هي شركة تكساس[٥٢] فتمكنت شركة البحرين من مد امتيازها على جميع أراضي البحرين وبذلك احتكرت الولايات المتحدة امتياز نفط البحرين بوساطة كبرى شركاتها ستاندارد أوف كاليفورنيا وتكساس [٥٣] .

أما في العربية السعودية فيعود تاريخ الامتيازات النفطية فيها إلى عـــــام (١٩٢٢) عندما حاول هولمز الحصول على امتياز نفطي في منطقة الإحساء لصالح شركته ، وقد فاتح هولمز ابن سعود بشان ذلك الامتياز أثناء انعقاد مؤتمر العقير في (تشرين الثاني ١٩٢٢) فجاءت موافقة ابن سعود على منح شركته الامتياز في (آب ١٩٢٣) [٥٤] مقابل تعهد الشركة بدفع أيجار سنوي قدره (٢٠٠٠) جنيه سنويا ، وان تباشر بالتنقيب على الفور ، كما أعطى الاتفاق لابن سعود الحق في إلغاء الامتياز في حال امتناع الشركة عن دفع الإيجار السنوي أو عدم القيام بأعمال التنقيب خلال ثمانية عشر شهرا من توقيع الاتفاق [٥٥] .

لم تلتزم الشركة بتلك البنود إذ أهملت بعد العام الثاني من الاتفاقية دفع الإيجار وغادر الجيولوجيين المنطقة مما دفع ابن سعود عام (١٩٢٨) إلى توجيه تحذير للشركة بإلغاء الامتياز في حال عدم دفع الأموال المترتبة عليها والبالغة (٦٠٠٠) جنيهاً والبدء بإعمال الاستكشاف حالاً [٥٦] . إلا إن الشركة التزمت جانب الصمت فاعتبر الامتياز ملغى بشكل رسمي في ذلك العام [٥٧] .

قدم إلى السعودية عام (١٩٣١) كارل توتشيل – مهندس المعادن الأمريكي – نيابة عن المليونير كرين في محاولة لبدء الاستثمار الأمريكي هناك فعرض عليه ابن سعود البحث عن النفط في أراضيه وطلب منه عرض ذلك على الشركات الأمريكية [٥٨] .

يعود السبب وراء هذا العرض إلى الظروف المالية الصعبة التي كانت تمر بها السعودية آنذاك اثر الأزمة الاقتصادية التي انعكس تأثيرها على قلة الحجيج إذ تعد رسوم الحج من موارد الدولة الرئيسة بالإضافة إلى تزايد نفقات ابن سعود لإخماد ثورة الإخوان ضد حكمه وحاجاته المتزايدة للأموال لتقوية الجيش وأجهزة الدولة الإدارية [٥٩] .

عاد توتشيل إلى الولايات المتحدة يحمل معه عروض ابن سعود فعرض ذلك على الشركات الأمريكية فاستجابت له من بين تلك الشركات شركة ستاندارد أوف كاليفورنيا [٦٠] ، لان جيولوجي هذه الشركة كانوا قد اكتشفوا أثناء عمليات التنقيب التي جرت في البحرين بداية الثلاثينات بأن النفط يمتد كذلك تحت حدود السعودية فكان ذلك مشجعاً لتوجه الشركة نحوها لنيل الامتياز ، فاتجهت عام (١٩٣٢) إلى هناك [٦١] .

وصل مندوبو الشركة إلى جدة في (٢٠ شباط ١٩٣٣) لإجراء المفاوضات بشان نيل الامتياز فاثأر ذلك التوجه مخاوف الشركات البريطانية ، فبعد إن فقدت امتياز البحرين سعت الشركة الانكلو – فارسية جاهدةٍ لمنع وصول الشركات الأمريكية إلى السعودية، وقد عدّ جون كدمان رئيس الشركة الانكلو – فارسية وصول الشركات

الأمريكية إليها تهديداً خطيراً للمصالح البريطانية السياسية والاقتصادية [٦٢] . لذلك قررت المصالح النفطية البريطانية المتمثلة بشركة نفط العراق التفاوض مع ابن سعود وأرسلت من يمثلها وهو ستيفن لونكريك [٦٣] .

وصل لونكريك إلى السعودية في (١٢ آذار ١٩٣٣) وكانت المباحثات بين الشركة الأمريكية والجانب السعودي لا تزال جارية فاشترك معهم في المباحثات، إلا إن عروض شركته كانت اقل من عروض الشركة الأمريكية [٦٤] مما دفع السعودية إلى رفض عروض الشركة البريطانية التي عرضت دفع ستة ألاف جنيه إسترليني وفضلت عروض الشركة الأمريكية السخية ولم ترض بان يكون الدفع بغير الذهب وقد عبر لونكريك عن ذلك بقوله ((كان الناس يطلبون الذهب ونحن نتحدث بالروبيات)) [٦٥] .

في حين وافقت الشركة الأمريكية أن تدفع قرضا للحكومة السعودية بقيمة (٣٠) ألف باون ذهب يستوفى من عوائد النفط مستقبلاً ، وان تدفع خمسة ألاف باون ذهب سنوياً لحين اكتشاف النفط ، مع دفع أربع شلنات ذهبية لكل طن من النفط الخام ، وعند اكتشاف النفط تدفع (٥٠) ألف باون ذهب لمدة عامين تحسم من العوائد ، ولهذا وافقت الحكومة السعودية على منحها الامتياز [٦٦] .

وقع الطرفان عبد الله السليمان ممثلاً عن السعودية ولويد هاملتون ممثلاً عن الشركة الأمريكية نص الاتفاقية في (٢٩ مايس ١٩٣٣)[٦٧] فصدر مرسوم ملكي بمنح شركة ستاندارد أوف كاليفورنيا * امتياز التنقيب عن النفط في مساحة تغطي معظم المنطقة الشرقية للعربية السعودية لمدة (٦٠) عاماً ، [٦٨] وفي عام (١٩٣٩) عقدت الشركة الأمريكية اتفاقية مكملة للاتفاقية السابقة خصصت بموجبها مساحة اكبر للامتياز بلغ مجموعها (٤٤٠) ألف ميل مربع لمدة (٦٠) عاماً تبدأ من تاريخ الامتياز الجديد [٦٩] .

لم يتوقف نشاط الشركات الأمريكية عند العربية السعودية فحسب بل انطلقت أحدى تلك الشركات وهي شركة غولف نحو الكويت بالتحديد لأنها تقع خارج نطاق المناطق التي حددتها اتفاقية الخط الأحمر التي كانت شركة غولف أحد الموقعين عليها ، فعملت على تنسيق جهودها مع هولمز لنيل امتياز نفطي في أراضيها . [٧٠]

حاول هولمز الحصول على امتياز نفطي في الكويت منذ زمن مبكر يعود إلى عام (١٩٢١) ممثلاً عن الشركة الشرقية العامة ،وتقدم بعرض آخر عـــام (١٩٢٣)إلى شيخ الكويت الذي أبدى موافقته على طلبه مما حدا بهولمز السفر إلى لندن للحصول على مصادقة الحكومة البريطانية ، إلا إن وزارة المستعمرات البريطانية عرقلت المشروع بهدف الاستئثار به للشركة الانكلو – فارسية [٧١] . وقد حث الوكيل البريطاني المقيم في الكويت الشركة الانكلو – فارسية على التقدم لنيل الامتياز بعدما وجد أن ضغط السكان يزداد على الشيخ لإنهاء الاتفاق كمخرج من الأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها البلاد بسبب كساد تجارة اللؤلؤ [٧٢] .

عاود هولمز الاتصال بشيخ الكويت في (نيسان ١٩٢٨) وابلغه بعزمه على تقديم شروط جيدة لعقد اتفاقية بينه وبين شركته المدعومة من لدن المصالح الأمريكية ، وبعد مناقشات مطولة بين الجانبين رفض الشيخ عروضه كونها غير كافية ، ومما لاشك فيه أن المسؤولين البريطانيين كانوا وراء موقف الشيخ الرافض الذي لم يكن يجرؤ على اتخاذ أي خطوة من غير موافقة الحكومة البريطانية التي ألزمته بهذا الشرط منذ عام (١٩١٣) والتي كانت تدرك تماماً أن هولمز إذا ما حصل على الامتياز فانه سينقله إلى الشركات الأمريكية [٧٣] .

وجه الوكيل السياسي البريطاني في الكويت في (تشرين الثاني ١٩٢٨) تنبيهاً إلى هولمز بضرورة أن تكون الشركة التي ستحصل على الامتياز بريطانية أو مســجلة في بريطانية أو في مستعمرة بريطانية وان تبــقى كذلك في جميــع الأوقات [٧٤] .

دفع هذا الأمر شركة غولف إلى الاستنجاد بوزارة الخارجية الأمريكية إذ بعثت برسالة في (٢٧ تشرين الثاني ١٩٣١) لفتت فيها انتباه الخارجية الأمريكية ((إلى أن ما يدعى بوزارة المستعمرات البريطانية تصر على ما يدعى بشرط الجنسية في امتياز الكويت وهذا يمنع في الواقع كل الشركات أو الأشخاص ماعدا البريطانيين في الحصول على الامتياز في الكويت)) [٧٥] .

تحركت وزارة الخارجية على الفور وأرسلت تعليماتها إلى سفارتها في لندن تطلب منها الاتصال بالحكومة البريطانية بهدف ضمان معاملة متساوية للشركات الأمريكية ، وقد بذلت السفارة الأمريكية في لندن من جانبها نشاطاً بارزاً في هذا المجال لان السفير الأمريكي في لندن كان في ذلك الحين المليونير اندروميلون احد المدراء السابقين لشركة غولف التي تسيطر عليها عائلة ميلون[٧٦] .

حاولت بريطانيا معالجة الوضع بعد تدخل الحكومة الأمريكية عن طريق حث شركتها الانكلو – فارسية على السعي للاستحواذ على الامتياز النفطي وإبعاد شركة غولف عن ساحة التنافس ، فأعلنت الشركة فجأة عن نيتها نيل الامتياز وأرسلت احد جيولوجييها البارزين المدعو بيتر كوكس نهاية عام (١٩٣١) للتحري عن النفط في المنطقة ، وقد أكد في تقريره رأي هولمز بوجود النفط في منطقة الإحساء والبحرين والقطيف والكويت [٧٧] .

لكن على الرغم من ذلك لم تكن الشركة الانكلو – فارسية راغبة حقاً بنيل الامتياز بل إن هدفها الأساس كان إبعاد الشركة الأمريكية عن تلك المنطقة ، ومما يؤكد ذلك ما جاء على لسان مندوبها ((يجب علينا أن نأخذ الامتياز لحماية استثمارنا الضخم في إيران ، فالكويت اقرب إلى الأسواق فإذا وجد منافسونا النفط فيها فان عملنا في إيران سيكون معرضاً للخسارة والإفلاس)) [٧٨] .

انتهت المنافسة أخيراً بين الشركتين بالاتفاق على استغلال نفط الكويت معاً بدلاً من انفراد احدهما بالامتياز ، وجاء هذا الحل نتيجة التدخل الأمريكي الرسمي لحماية مصالح شركاتها النفطية ،أما الذي دفع بالحكومة البريطانية إلى الموافقة على مشاركة المصالح الأمريكية هو خشية الرد الأمريكي على المصالح البريطانية في مناطق أخرى من العالم تسيطر عليها المصالح الأمريكية [٧٩].

وقد رد المقيم البريطاني في الكويت عندما سؤل عن كيفية تمكن الشركة الأمريكية من الحصول على الامتياز قائلاً((بان تعليمات لندن دعت إلى التعاون مع الأمريكيين وعدم مجابهتهم صراحة وإذا لم يكن الأمر كذلك لأمرنا شيخ الكويت بعدم منحهم الامتياز ولنفذ الشيخ الأمر)) [٨٠].

وقع شيخ الكويت الاتفاق في (٢٣ كانون الأول ١٩٣٤) [٨١] الذي نص على شراء الشركتين الامتياز بنسبة (٥٠ %) لكل منهما ولمدة (٧٥) عاماً[٨٢]، ودفع مبلغ مقداره (٤٧٥٠٠٠) روبية كمنحة في غضون ثلاثين يوماً من المصادقة على العقد وعندما يتم اكتشاف النفط بكميات تجارية تدفع الشركة (٣) روبيات عن الطن كعوائد وتعفى من بقية الرسوم ، وشمل الاتفاق جميع أراضي الكويت [٨٣] كما تم تشكيل شركة مشتركة لاستثمار الامتياز عرفت باسم شركة نفط الكويت [٨٤].

أما بالنسبة إلى قطر ومشيخات ساحل عمان فقد تأخر وصول الشركات الأمريكية إليها إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية ذلك إن سيطرة بريطانيا كانت أقوى ، ولم يكن لحكام تلك المناطق آنذاك اتصالات دولية تذكر ولهذا حصلت الشركة الانكلو – إيرانية على امتياز قطر عام (١٩٣٥) من غير منافسة فيما حصل فرع من شركة نفط العراق على امتياز مسقط وعمان عام (١٩٣٧) [٨٥].

كما وقعت بريطانيا اتفاقات مع شيوخ كل من دبي ورأس الخيمة وكلبا عام (١٩٣٨) ومع أبو ظبي عام (١٩٣٩) وبهذا أصبح الجزء الأدنى من الخليج العربي بأيدي الشركات البريطانية [٨٦].

ولم تبق من دول الخليج العربي سوى إيران التي فشلت جهود الولايات المتحدة في استثمار ثروتها النفطية في المدة التي سبقت الحرب العالمية الثانية بعد تخلي شركة ستاندارد أويل أوف نيوجرسي عن الامتياز النفطي الذي كانت قد منحته لها الحكومة الإيرانية في (٢٢ تشرين الثاني ١٩٢١) بسبب الصعوبات التي واجهت الشركة في نقل النفط إلى الخليج العربي [٨٧].

ولم تفلح الشركات الأمريكية في دخول إيران إلا في المدة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية إثر الخلاف الذي نشب بين إيران وشركة النفط الانكلو-إيرانية المستثمرة لنفط إيران وذلك عن طريق قيامها بدور الوسيط لحل الخلاف واقتراحها تشكيل اتحاد دولي من الشركات (الكونسرتيوم) لاستثمار النفط الإيراني حصلت فيه شركاتها النفطية على نسبة جيدة منه [٨٨].

الخاتمة

يتبين لنا في نهاية هذا البحث ومن خلال ما جاء فيه إن الولايات المتحدة كان لها حظ وافر من السيطرة على الصناعة النفطية سواء من حيث التنقيب أم الإنتاج أم التسويق عن طريق شركاتها الخمس الكبرى التي قُدر لها أن تلعب دوراً بارزاً في السيطرة على معظم منابع النفط في العالم .

بدأت تلك الشركات باكورة أعمالها في التنقيب عن النفط وإنتاجه في أراضي الولايات لمتحدة إذ كانت أمريكا أول من اكتشف النفط وأنتجه وقد ساعدتها الخبرة التي حازتها في هذا المجال وتوفر رأس المال للتطلع نحو الخارج تساندها حكومتها في التنسيق التخطيط للظفر بامتيازات نفطية في أكثر مناطق العالم أهمية وهي منطقة الخليج العربي ، فتزايد أهمية النفط خصوصاً بعد الحرب العالمية الأولى وتسابق الدول للسيطرة على منابعه جعل الحكومة الأمريكية تدخل هي الأخرى ساحة التنافس وتزاحم كلاً من بريطانيا وفرنسا لتهيأ لشركاتها امتيازات نفطية لا تقل أهمية عما حصل عليه منافسيها.

تضافرت الجهود السياسية التي بذلتها الحكومة الأمريكية مع جهود شركاتها وما كانت تتمتع به تلك الشركات من خبرة وإمكانات مادية عالية من الحصول على امتيازات نفطية مهمة فأصبحت تملك حوالي نصف نفط العراق بحصولها على نسبة (٢٣ .٧٥ %) من شركة نفط العراق ، وما هذا الامتياز إلا بداية لامتيازات أخرى أكثر أهمية ، إذ تمكنت الشركات الأمريكية فيما بعد من الانفراد باستغلال نفط العربية السعودية وكذلك نفط البحرين ، فيما حصلت على نسبة النصف في امتياز نفط الكويت ، وبهذا استطاعت الشركات تثبيت أقدامها في الخليج العربي باتفاقات نفطية طويلة الأمد استغلت بها شعوب تلك الدول وثرواتها من اجل تحقيق الربح والفائدة لها .

لم تكن الامتيازات التي حصلت عليها الشركات في فترة ما بين الحربين نهاية المطاف إذ إن تواجدها في المنطقة مكّنها من مد نفوذها لمناطق أخرى في المدة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية لم تكن قد دخلتها من قبل – وهي خارج نطاق بحثنا - ليتسع بذلك نفوذ تلك الشركات وتزداد سيطرتها الاستعمارية على مقدرات شعوب تلك البلدان .

الهوامش والمصادر

(١) حربي محمد ، الإستراتيجية النفطية الغربية في الخليج العربي ، ط١ ، مكتبة المنار ، بغداد ، ١٩٧٤ ،ص ١٧ .
(٢) راشد البراوي ، حرب البترول في العالم ، ط١ ، مصر ١٩٦٨ ، ص ٥٤- ٥٥ .
(٣) مازن البندك ، قصة النفط ، ط١ ،دار القدس ، بيروت ١٩٧٤ ، ص ٢٦-٢٧ .
(٤) عبد المنعم عبد الوهاب ، النفط بين السياسة والاقتصاد ، الكويت ،١٩٧٧ ،ص ٢٢٢ .
(٥) مازن البندك ، المصدر السابق ، ص ٢٧ .
(٦) أنتوني سامبسون ، الشقيقات السبع ، شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته ،ترجمة : سامي هاشم ، ط١ ،بيروت ،١٩٧٦، ص ٥٨ .
(٧) حربي محمد ، المصدر السابق ، ص ١٩ .
(٨) راشد البراوي ، المصدر السابق ، ص ٦٠ .
(٩) حربي محمد ، المصدر السابق ، ص ١٩ .
(١٠) المصدر نفسه ، ص ١٩ .
(١١) راشد البراوي ، المصدر السابق ، ص ٥٩-٦٠ .
(١٢)توفيق الشيخ ، البترول والسياسة في المملكة العربية السعودية ،ط١،د.م ،١٩٨٨ .ص ٢٨، ٣٠ -٣١ .
(١٣) أنتوني سامبسون ، المصدر السابق ، ص ٩٤ .
(١٤) توفيق الشيخ ، المصدر السابق ، ص ٣٤.
(١٥) المصدر نفسه ، ص٣١ .
(١٦) إبراهيم محمد إبراهيم شهداد ،تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربية منذ عقود الامتيازات الأولى حتى عام ١٩٧٣،ط١،قطر ،١٩٨٥ ،ص ٣٥- ٣٦ .
(١٧) نوري عبد الحميد خليل ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العـراق (١٩٢٥-١٩٥٢)،ط١ ،بغداد ،١٩٨٠ ،ص٢٤ .
(١٨) للمزيد حول نشاط البنك الألماني في العراق يُنظر: نوري عبد الحميد خليل، المصدر السابق ،ص٢٢ ، مازن البندك ، المصدر السابق ،ص ٤٩-٥٠ .
(١٩) نوري عبد الحميد خليل، المصدر السابق ،ص٢٦-٢٧ .
(٢٠) إبراهيم شهداد ، المصدر السابق ،ص ٣٦ .
(٢١) أنتوني سامبسون ، المصدر السابق ، ص ٩٥ .
(٢٢) حربي محمد ، المصدر السابق .ص ٢٢
(٢٣) هنري لورانس ، ، اللعبة الكبرى ، المشرق العربي والأطماع الدولية ، ترجمة: عبد الحكيم الاربد ، مطبعة دار الجماهيرية ، مصراته ، ليبيا، ١٩٩٣ ، ص٥٢.

(٢٤) توفيق الشيخ ، المصدر السابق ، ص ٣١ .
(٢٥) أنتوني سامبسون ، المصدر السابق ، ص٩٥.
(٢٦) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، السلام البريطاني في الخليج العربي (١٨٩٩ – ١٩٤٧) ط١ ، مطبعة منيمنة ، بيروت ،١٩٨١ ،ص ٢٢٥.
(٢٧) هنري لورانس ، المصدر السابق ، ص٥٢ .
(٢٨) الكسندر بريماكوف ، نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية ، ترجمة : بسام خليل ،ط١ ،بيروت ، ١٩٨٤ ،ص ٩.
(٢٩) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ،المصدر السابق ،ص ٢٢٥ .
(٣٠) احمد عبد القادر الجمال ،من مشكلات الشرق الأوسط ، ط١ ، مصر ،١٩٥٥،ص ٥٤ .
(٣١) طالب محمد وهيم ، التنافس البريطاني- الأمريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج منه (١٩٢٨- ١٩٣٩) ،د.م ،١٩٨٢ ،ص ٤٩ .
(٣٢) احمد عبد القادر الجمال ، المصدر السابق ،ص ٥٤ .

* في أشارة إلى البعثة التي قادتها شركة ستاندارد أويل أوف نيويورك في عام ١٩١٨ للتنقيب عن النفط في فلسطين التي كانت تحتلها القوات البريطانية والتي رفضت الحكومة البريطانية السماح لها بذلك . صلاح منتصر ، الإستراتيجية البترولية الأمريكية والشرق الأوسط ،مجلة السياسة الدولية ، مصر العدد،٢٢ ،تشرين الأول ١٩٧٠ ،ص ١٢ .
(٣٣) توفيق الشيخ ، المصدر السابق،ص٣٨ ،٤٠ .
(٣٤) طالب محمد وهيم المصدر السابق ، ص ٤٩ .
(٣٥) مازن البندك . المصدر السابق ، ص ٥٩ .

(36)Benjamin Shwadran ,The Middle East Oil and the Great Power , Second Edition , New York ,1973 ,P. 238 .
(٣٧) شارلس عيساوي ، محمد يغانة ، اقتصاديات نفط الشرق الأوسط ، ترجمة : حسن احمد السلمان ، ط١ ، مطبعة شفيق ، بغداد ،١٩٦٦، ص ٥٢ .

* تأسست عام (١٩٠٩) ثم تغير اسمها عام (١٩٣٥) إلى شركة النفط الانكلو – إيرانية ، حربي محمد ، المصدر السابق ،ص ١٩ .
(38) Shwadran ,Op. Cit. , p. 238 .
(٣٩) احمد عبد القادر الجمال ، المصدر السابق ،ص ٥٤ .

(٤٠) احمد صالح خليفة ، التنافس الدولي على نفط الساحل الغربي للخليج العربي ، أطروحة دكتوراه ،كلية التربية ابن رشد – جامعة بغداد ،١٩٩٨، ص ١٣.
(٤١) أندره نوسشي ، الصراعات البترولية في الشرق الأوسط ، ترجمة :أسعد محفل ، ط١ ،دار الحقيقة ،بيروت ،١٩٧١ ،ص ٩١ .
(٤٢) طالب محمد وهيم المصدر السابق ، ص ٦١ .
(٤٣) أنتوني سامبسون ، المصدر السابق ، ص ١٣٢ .
(٤٤) المصدر نفسه ،ص١٣٢ – ١٣٣ .
(٤٥) شارلس عيساوي ، محمد يغانة ، المصدر السابق ، ص ٥٨ .
(٤٦) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، المصدر السابق ،ص٢٣١-٢٣٢ .
(٤٧) احمد صالح خليفة ، المصدر السابق ،ص ١٤ .
(٤٨) صلاح العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربي ، مصر ، ١٩٧٤ ،ص ٣٢٣ .
(٤٩) احمد صالح خليفة ، المصدر السابق ،ص ١٤ .
(٥٠) طالب محمد وهيم ، المصدر السابق ،ص ٨٩-٩٠ .
(٥١) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، المصدر السابق ،ص٢٣٣ .
(٥٢) هاكوب .ق.توريانتز، نفط ودماء ، ترجمة : عبد الغني الخطيب ،ط١ ، مطبعة البيان ،بيروت ،١٩٦٢ ،ص ٩٠ .
(٥٣) عبد المنعم عبد الوهاب ، المصدر السابق ،ص ٣٠٣ .
(54) Shwadran ,Op. Cit. ,p.301-302.
(٥٥) طالب محمد وهيم ، المصدر السابق ،ص ١٥١ .
(56) Shwadran ,Op. Cit. ,p.302.
(٥٧) طالب محمد وهيم ، المصدر السابق ،ص ١٥٢ .
(٥٨) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، المصدر السابق ، ص ٢٣٤ .
(٥٩) صلاح العقاد ،معالم التغيير في دول الخليج العربي ،القاهرة ،١٩٧٢ ،ص ١١٧ .
(٦٠) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، المصدر السابق ، ص ٢٣٤ .
(61) Christopher ,T. Rand ,Making Democracy Safe for Oil ,Oilmen and the Islamic East ,First Edition ,U.S.A. ,1975 , p.103.
(٦٢) مازن البندك ، المصدر السابق ، ص ٧٠ .
(٦٣) طالب محمد وهيم ، المصدر السابق ،ص ١٦١ .
(٦٤) المصدر نفسه ،ص ١٦٤-١٦٥ .
(٦٥) مازن البندك ، المصدر السابق ، ص ٧٠- ٧١ .
(٦٦) طالب محمد وهيم ، المصدر السابق ،ص ١٧١ .
(٦٧) المصدر نفسه ، ص ١٧١ .

* انضمت في عام ١٩٤٧ إلى شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا ثلاث شركات أمريكية كبرى عندها تغير اسمها إلى شركة ارامكو (شركة النفط العربية الأمريكية)، عبد المنعم عبد الوهاب ، المصدر السابق ،ص ٣٠٣ ؛ T.Rand , Op. Cit. ,p. 112 .

(٦٨) مازن البندك ، المصدر السابق ، ص ٧٢ .
(٦٩) المصدر نفسه ، ص ٧٢-٧٣ .
(٧٠) أندره نوسشي ، المصدر السابق ، ص ٩٢ .
(٧١) طالب محمد وهيم ، المصدر السابق ،ص ١٩٨ .
(٧٢) صلاح العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربي ، ص ٣٢٧ .
(٧٣) طالب محمد وهيم ، المصدر السابق ،ص ٢٠١- ٢٠٣ .
(٧٤) المصدر نفسه ، ص ٢٠١ .
(٧٥) مازن البندك ، المصدر السابق ، ص ٨٤ .
(٧٦) المصدر نفسه ، ص ٨٤ .
(٧٧) طالب محمد وهيم ، المصدر السابق ،ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .
(٧٨) مازن البندك ، المصدر السابق ، ص ٨٣ .
(٧٩) المصدر نفسه ، ص ٨٥ .
(٨٠) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، المصدر السابق ، ص ٢٣٨ .
(٨١) مازن البندك ، المصدر السابق ، ص ٨٦ .
(٨٢) أدموند رونر ، من يهدد منطقة الخليج العربي ،ترجمة : محمد شوقي محمد خليفة ، ط١ ، مطبعة جامعة البصرة ، ١٩٨٣ ، ص ٢١-٢٢.
(٨٣) صلاح العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربي ، ص ٣٢٩ .
(٨٤) أندره نوسشي ، المصدر السابق ، ص ٩٣ .
(٨٥) صلاح العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربي ، ص ٣٢٩ .
(٨٦) عبد العزيز عبد الغني إبراهيم ، المصدر السابق ، ص ٢٣٩ .
(٨٧) للمزيد من المعلومات حول الصعوبات التي واجهت الشركة ينُظر : طالب محمد وهيم ، المصدر السابق ، ص ٤٥-٤٦ .
(٨٨) بيتر .ر . أوديل ، النفط والقوة العالمية ، ترجمة : راشد البراوي ،مصر ١٩٧٧ ،ص ٢٨ .